استراتيجية الاعلام الامني في التصدي للجريمة

م. د. نورس احمد كاظم الموسوي
كلية المستقبل الجامعة/ قسم القانون
nawras.ahmed@mustaqbal-college.edu.iq

م. م. صادق صالح كريم كاشف الغطاء
معهد العلمين/ قسم العلوم السياسية
Sadiqsaleh91@gmail.com

المستخلص

يتعاظم دور الاعلام وتأثيره المباشر على فكر وسلوك الافراد بما يمس امن وسلامة المجتمعات، خصوصًا في ظل ارتفاع نسبة جرائم العنف والارهاب والتي اصبحت ظاهرة خطيرة تهدد السلم الاجتماعي وتعوق خطط التنمية، وانسياق الناس وراء ما يشاهدون ويسمعون، بذلك كان من المهم ان يخدم الاعلام القضايا الامنية الوطنية نظرا لحساسيتها، وصعوبة عرض واذاعة المعلومات الخاصة بها وما تُثيره من ردود فعل عكسية، لذلك يجب ان يكون التعامل معها من خلال اعلام امني متخصص، وان يُراقب الظواهر الخطيرة في المجتمع، ومواجهة الجرائم التي يمكن ان تنشا عنها بأسلوب علمي دقيق.

وتحتاج عملية التصدي للجريمة والوقاية منها الى استراتيجية شاملة من قبل الاجهزة الامنية، فنحن بحاجة الى المعلومات والتخطيط الشامل الذي يسبق الاعلام، وقد ادت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في الدولة العصرية وتطور مفهوم الامن الى اتساع المجال الامني، وتعقده وتحوله الى حياة حافلة بالأحداث والظواهر التي تهم مختلف الفئات البشرية، ومن هنا جاءت اهمية دراستنا للموضوع. في ضوء ما تقدّم ارتأينا البحث في ذلك من خلال مبحثين تسبقهما مقدمة : نتناول في المبحث الاول ماهية الاعلام الامني، اما في المبحث الثاني فنُفرده لوسائل الاعلام الامني في التصدي

للجريمة، وسنختم دراستنا هذه بخاتمة تتضمن اهم ما سنتوصل اليه من استنتاجات، ومجموعة من المقترحات نضعها بين يدي المعنيين بها.

الكلمات المفتاحية:

استراتيجية -الاعلام -الامني – التصدي- الجريمة

Abstract

The role of the media and its direct impact on human thought and the behavior of individuals and groups is increasing, affecting the security and safety of societies, especially in light of the high rate of violent and terrorist crimes, which have become a dangerous phenomenon that threatens social peace and impedes development plans of all kinds, and people follow what they see and hear, so it was important to The media serves national security issues due to their sensitivity, the difficulty of displaying and broadcasting the information related to them and the adverse reactions that they provoke. Therefore, dealing with them must be through a specialized security media, and to monitor dangerous phenomena in society, contribute to providing solutions, and confront crimes that may be It is created by an accurate scientific method.

The process of confronting and preventing crime needs a comprehensive strategy by the security services. We need comprehensive information and planning that precedes the media. The social, economic, political and cultural developments in the modern state and the development of the concept of security have led to the expansion of the security field Its complexity and its transformation into a life full of events and phenomena of interest to various human groups, hence the importance of our study of the topic. In light of the above, we decided to discuss this through two topics preceded by an introduction: In the first topic we deal with what the security media is, while in the second topic we are alone for the security media in dealing with crime, and we will conclude this study with a conclusion that includes the most

important conclusions that we will reach, and a set of proposals we put forth In the hands of those concerned.

Key words:
strategy- media- security- countering- crime.

مقدمة

يُعد الاعلام الامني مصطلحًا حديث النشأة له طبيعته وفلسفته الخاصة، ذو مدلول امني يرتبط بسياسة الدول واستراتيجياتها، ويسهم في خدمة امن المجتمع واستقراره، وينبع من المخزون الفكري والثقافي للامة والموروث الحضاري لها.

اولا/ اهمية البحث:

تبرز اهمية الموضوع من خلال ما يسعى اليه الاعلام الامني من تاسيس وعي امني يثري الروح المعنوية، ويهدف الى بث الطمانينة في نفوس الجماهير، وترسيخ قناعاتهم بإبعاد مسؤوليتهم وضرورة مشاركتهم بالوقاية من الظواهر الاجرامية ومواجهة الانحراف، بوصفهم اعضاء في المجتمع. وبذلك هو يرتبط بمحاربة الجريمة والانحراف. ولا يقف عند حد نقل المعلومات الامنية. اذ يقوم بتحسين الصورة الذهنية لرجل الامن، عن طريق تفعيل الشرطة المجتمعية، فالمسؤولية مشتركة بين رجل الامن وبقية الافراد، ويُشكّل هذا الاشتراك محورا اساسيا في حماية امن المجتمع ووقايته من كافة صور الانحراف. ويُخفّف من اثار الحرب النفسية التي قد تُمارس في مجالات الحياة الفكرية او العقائدية السياسية او غيرها، ويختل بها تفكير الانسان او مشاعره او سلوكه لتجعله اداةً في يد من يوجهه فكريًا.

ثانيا/ اشكالية البحث:

تتمحور مشكلة البحث في ان الاعلام الامني يُمثل اهم واخطر المؤسسات الاعلامية التي تسهم بدور فاعل ومؤثر في صياغة الصور الذهنية في عقول الافراد عن الجهود الامنية والتصدي للجريمة بمختلف صورها. ويلاحظ غالبًا ما يتم نشر الخبر الاجرامي من دون معالجة امنية هادفة، وهذا ما يجعله لا يترك اثرا ايجابيًا او رسالة امنية لدى المتلقي حتى تُحّقق

نفورا من الجرم المعلن عنه، والتوعية بخطرهِ، لذا لا بد من تصحيح المعالجات الخاطئة للجريمة، وهذا يُشكل احد المهام الاساسية للإعلام الامني، والذي يجب ان يتصف عمله بأسلوب التنوير، والتوعية بخطر الجرائم واثارها السلبية، وفقا لأساليب استراتيجية علمية مدروسة ومقننة تهدف الى ترسيخ الضوابط الذاتية لدى المتلقين، ومن ثم تُحقّق الوقاية منها.

ثالثا/ منهجية البحث:

ان المنهجية التي سنتبعها في بحثنا، والاكثر انسجامًا مع اهمية الموضوع وطبيعته تقوم على كل من المناهج: الوصفي، والنقدي، والتحليلي، من حيث بيان ماهية الاعلام الامني والاستراتيجية المتبعة في التصدي للجريمة. وقد عمدنا الى جمع المعلومات المتعلقة بموضوعنا هذا من عموم المصادر، ورتبناها وفق اطار فلسفي علمي.

رابعا/ خطة البحث:

ان طبيعة موضوع (استراتيجية الاعلام الامني في التصدي للجريمة)، والغاية من بحثه تجعل من المناسب ان نعالجه في مبحثين تسبقهما مقدمة: نبين في المبحث الاول ماهية الاعلام الامني، وسنبحثه في مطلبين الاول سيكون لمفهوم الاعلام الامني، اما المطلب الثاني فهو لاهم العوامل المؤثرة في ظهور الاعلام الامني. اما المبحث الثاني، فسنكرسه للمعوقات التي تحد من استراتيجية الاعلام الامني واليات التصدي للجريمة، والذي قُسّمناه الى مطلبين كذلك، الاول منها سنُفرده للمعوقات التي تحد من فاعلية الاعلام الامني، في حين سيكون المطلب الثاني لآليات الاعلام الامني في التصدي للجريمة. وسنختم البحث بخاتمة ستتضمن اهم ما سنتوصل اليه مِن استنتاجات ومقترحات.

المبحث الاول

ماهية الاعلام الامني

يمثل الاعلام الامني مدخلا مناسبًا الى ترقية العقول، ويُعبر عن نموذج متطور من الاعلام، اذ يُعنى بأهداف سامية في مجال الامن وحماية افراد المجتمع. كما يُعد الاعلام الامني من

المصطلحات حديثة النشأة ويُشكل فرعًا من فروع الاعلام كونه متخصصًا في الامن، ويرتبط بمكافحة الجريمة والانحراف، مما جعله مصطلحا اكثر التصاقًا بالإعلام المتعلق بالتصدي للجريمة. وللإحاطة بموضوع البحث سنُبين ماهية الاعلام الامني من حيث مفهومه، وهذا ما سنوضّحهُ في مطلبين، نُفرد المطلب الاول لمفهوم الاعلام الامني، ونكرّس المطلب الثاني لاهم العوامل المؤثرة في ظهوره.

المطلب الاول

مفهوم الاعلام الامني

يتسم مفهوم الاعلام الامني بالحداثة في مجال القانون الجنائي والعلوم السياسية، ذاع وانتشر وتبوا مكانته بين مختلف اساليب الاعلام النوعي. وتّميز بمفهومه عن غيره من انواع الاعلام الاخرى من حيث مصادره وبمجموعة من الخصائص والاهداف. سنتولى في هذا المطلب بيان مفهوم الاعلام الامني وذلك في فرعين سنخصّص الفرع الاول لتعريف الاعلام الامني، اما في الفرع الثاني فنستعرض فيه اهم العوامل المؤثرة في ظهور الاعلام الامني.

الفرع الاول

تعريف الاعلام الامني ومصادره

سنبين هذا الفرع من خلال فقرتين وعلى النحو الاتي:

اولا- تعريف الاعلام الامني

تعدّدت التعريفات التي تناولها الباحثون حول مفهوم الاعلام الامني؛ وذلك تبعًا لتعدّد وجهات النظر، وظهرت ثلاثة اتجاهات يرى الاتجاه الاول منها ان الاعلام الامني احد الفروع التخصصية للإعلام، وفي هذا السياق فانه فرعا من فروع الاعلام المتخصص الذي يهدف الى اخبار الجمهور او قطاع معين منه بموضوعات تخص الامن، والحقيقة ان مفهوم الاعلام الامني يرتبط بعناصر مهمة تتعلق بمفهوم الاعلام ومحتوى الرسالة الاعلامية المتخصصة والوظائف الموكلة اليه وكذلك بالجمهور المستهدف، فمن حيث مفهوم الاعلام يرى البعض ان عملية الاخبار ونقل الرسالة من جهة الى اخرى من خلال

وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيري التي تجعل عملية الاتصال تتجه الى جمهور متسع لا لفرد معين[١].

وهناك راي اخر يقول بان الاعلام هو تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين راي صحيح بصدد واقعة معينة او مشكلة من المشكلات، اذ يعبر تعبيرًا موضوعيًا عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم، وهو ما يعني ان الاعلام يقوم بالإقناع عن طريق المعلومات والارقام والحقائق، فالإعلامي ليس له غرض معين او فائدة فيما ينشره او يذيعه على الناس، فهو يقدم حقائق مجردة، ومن هنا يمكن القول بان الاعلام في جوهره نمط من انماط الاتصال الجماهيري الذي ينقل ما يحصل في الواقع كما هو الى جمهور متسع مختلف من حيث الافكار والخبرات والتوجهات والقيم[٢].

في حين يرى اصحاب الاتجاه الثاني ان الاعلام الامني في الاصل هو الاستخدام المهني للإعلام من قبل الاجهزة الامنية اذ يُقصد به كافة الانشطة الاعلامية المقصودة والمخطط لها وما يتم اعداده من رسائل اعلامية بهدف القاء الضوء والتعريف بجميع الجهود المبذولة والانجازات التي تحققها وزارة الداخلية في اطار استراتيجيتها الامنية الشاملة من خلال كافة الوسائل الاعلامية المختلفة. وضمن التوجه ذاته يتم التركيز على مفهوم الاعلام الامني من زاوية اسلوب الاتصال الذي يتبع في مجال الاعلام الامني[٣].

ويرى اخر بانه (مجموعة العمليات المتكاملة التي تقوم بها وسائل الاعلام المتخصصة من اجل تحقيق اكبر قدر من التوازن الاجتماعي بغية المحافظة على امن الافراد وسلامة المجتمع)[٤]. ويركز هذا التعريف على الجانب الاجتماعي للإعلام الامني وعلى دوره في سلامة المجتمع. بينما يأتي الاتجاه الثالث فيرى ان الاعلام الامني نتاج للعلاقة الترابطية بين مفهومي الامن المعاصر والاعلام المعاصر، اذ ان التوسع المفاهيمي لكلا المفهومين قد ادى بطبيعة الحال الى ايجاد هذا الحقل المشترك ذي الوظائف المتعددة الاخبارية والتعليمية

والارشادية والتوعوية والاسترجاعية من تبادل الرسائل وفق نمط الاتصالات المتبادلة بين ثلاث اطراف مهمة وهي الاجهزة الامنية والاعلامية فضلا عن المجتمع[٥]، وبهذا تشترك هذه الاطراف الثلاثة في بلورة الاسس الاخلاقية للثقافة الامنية العامة في الدولة.

جدير بالذكر ان الاعلام الامني يُمثّل النشر الصادق للحقائق الامنية، والسعي الى تأسيس وعي امني يثري الروح المعنوية، ويهدف الى بث الطمأنينة في نفوس الجماهير، وترسيخ قناعاتهم بأبعاد مسؤوليتهم الامنية، وضرورة مشاركتهم بالوقاية من الظواهر الاجرامية ومواجهة الانحراف بوصفهم اعضاء في المجتمع [٦]. وهو ما نؤيده كونه يرتبط بمحاربة الجريمة والانحراف والتصدي لهما، ولا يقف عند حد نقل المعلومات الامنية الى الجمهور.

وبعيدًا عن التعريفات وفلسفة مضمونها، فان الاعلام الامني هو كل ما تقوم به الاجهزة الامنية او رجال الاعلام من انشطة اعلامية وتوعوية الهدف منها المحافظة على الامن الوطني، من ثم فالإعلام الامني ليس فقط ذلك الذي يتحقق من تلك الاجهزة مباشرة والذي يتم من خلال انتاجها للرسائل الاعلامية كالبرامج وانما ايضا من خلال قيام الاجهزة الامنية بتسليم كافة الاخبار والحقائق بشان الاحوال الامنية ومجرياتها لكافة الوسائل الاعلامية، الشيء الذي يظهر بان العلاقة الوطيدة بين الاجهزة الامنية واجهزة الاعلام هو الذي يؤسس اعلام امني فعال.

ثانيًا- مصادر الاعلام الامني

تتعدد مصادر الاعلام الامني التي يمكن اجمالها بالاتي:

المصادر الرسمية : يُمثل هذا النوع المصادر الرئيسية للإعلام الامني الصادر عن الجهات الحكومية، والتي ربما قد تكون المصادر الوحيدة في الحدث الامني، وتتمتع بدرجة عالية من الرسمية، ومن ثم يُقصد بها اي معلومة صادرة من جهات حكومية، تكون ذات مصداقية وثقة عالية من قبل الجمهور المستهدف بالمعلومات؛ ويرجع السبب في ذلك الى انَّ المصادر الرسمية تساهم في انشاء علاقة وثيقة ما بين كل

من الوسائل الاعلامية والجهات او الاجهزة الامنية.

وكونها رسمية فإنها تخضع لأنظمة وقوانين وقواعد عمل تجعلها في كثير من الاحيان متحفظة ومتكتمة وربما غير متعاونة؛ وذلك كله لاعتبارات تتعلق بطبيعة الحدث الامني وبماذا يتعلق، وبمتطلبات التحقيق، ومستلزمات القضاء. كما قد تعود احيانا الى عدم تقدير المصادر الامنية الرسمية لطبيعة العمل الاعلامي الامني، وللدور الذي يقوم به الاعلام الامني في المجتمع. الامر الذي يؤدي في الغالب الى سوء فهم والى وجود علاقة غير ودية بين الاجهزة الامنية من جانب وبين الاجهزة الاعلامية من جانبٍ اخر.

المصادر الخاصة : تعني المصادر التي تمثل الاشخاص والمؤسسات الخاصة او الاهلية والجهات التي تكون ذات علاقة وثيقة بالحدث الامني في المجتمع، او في بعض الاحيان قد تكون متورطة في قضية امنية معينة، وعليه لا بُدّ من توخّي الحذر والدقة في التعامل مع هذا النوع من المصادر، وتحديدًا في ما يخص المعلومات الصادرة عنها تجاه الجريمة المرتكبة[٧]. وغالبا ما تتحكم مصالح هذا النوع من مصادر الاعلام الامني بنوعية المعلومات والتحليلات التي تقدمها.

الخبراء والمختصون: ان شمولية الموضوع الامني وعموميته تتطلب الاستعانة بالخبراء والمختصين في الموضوعات الامنية والتي تتم تغطيتها او معالجتها من خلالهم سواء اكان ذلك الخبير او المختص من علماء الاجتماع او الاقتصاد او الطب او غير ذلك[٨]. كما انه لغرض القاء الضوء على الحدث الامني او الظاهرة الامنية يجدر بالإعلامي الامني الحرص على انتقاء الشخصية المناسبة، ودفعها للكتابة او للحديث بأسلوب اعلامي مناسب للوسيلة الاعلامية الامنية.

الفرع الثاني

خصائص الاعلام الامني واهدافه

يتمتع الاعلام الامني بعدة خصائص تميزه عن غيره من انواع الاعلام الاخرى، كما ان له اهدافًا خاصة، سنسلط الضوء على اهم تلك

الخصائص والاهداف في فقرتين وعلى النحو الاتي:

اولا : خصائص الاعلام الامني

يتميز الاعلام الامني بعدة خصائص يمكن اجمالها على النحو الاتي:

١. **خصائص الاعلام الامني من حيث الموضوع**

ان الموضوع الامني بطبيعته واسع كونه يعني الجميع وشاملا، نتيجة لما يفرضه المفهوم الحديث للأمن من اهتمامات متعددة، فقد ادت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في الدولة المعاصرة، وتطور مفهوم الامن ليصل الى التبني الكامل لمفهوم الامن الشامل، كما ان الموضوع الذي يتناوله الاعلام المني خطيرًا وحساسًا، لما قد يترتب عليه من اثار تطال الدولة والمجتمع بأفراده وهيئاته المختلفة، فقد تهتز صورة المجتمع او النظام من خلال الحديث عن عدم الجدية من قبل الجهات المختصة في مواجهة الجرائم والانحرافات. او قد يكون الموضوع دقيقًا وذا نتائج خطيرة، وبذلك يُفترض توخي اقصى درجات الدقة في اختيار الموضوع المطروح وفي تحديد الطرق المناسبة للمعالجة في مختلف مراحله[٩].

فضلا عن ذلك الدقة في اختيار المعلومات المهمة وتحديد الموقف تجاهها او الاستنتاجات التي يمكن التوصل لها، او قد يكون موضوعًا موجهًا، اذ ان اغلب الموضوعات الامنية قد تُعرض غالبًا لدفع المجتمع لاتخاذ تصرف او سلوكًا محددًا ضد ما تتناوله، مثل الدعوة لاتخاذ سلوك معين في مواجهة الانحراف والمنحرفين، وايضًا تهيئة المجتمع لتقبل ما يُتخذ من اجراءات وتدابير تجاه المنحرفين[١٠].

ومن ثم يمكن القول بان الموضوعات الامنية توجه بالدرجة الساس نحو المنظومة العاطفية والانفعالية لدى افراد المجتمع- الجمهور-. كما ان المواقف منه معلومة، فمن المعلوم ان الموضوعات الامنية تقابل بمواقف مؤيدة، لكن المهم هو ان يتم تحويل الاقتناع والتاييد الى تصرف والتاثر الى سلوك سليم.

٢. **خصائص الاعلام الامني من حيث الحدث او الظاهرة الامنية**

يقصد بالحدث او الظاهرة الامنية هي الواقعة التي تُمثل مدار الموضوع الامني، فقد يكون الحدث الامني حدثًا جماهيريًا ويمتلك قدرًا من الجاذبية والاثارة بطبيعته يجذب المتلقي مما يدفع صاحبه الى اخفائه، وفي الوقت ذاته تدفع الوسيلة الاعلامية الى استغلاله، اما الجمهور فيبحث عنه ويسعى للاطلاع عليه، كما قد يكون الحدث الامني حدثًا مفاجأ لا يمكن توّقع حدوثه. او ربما يكون متغيرًا ومتقلبًا وملتبسًا لتعدد ابعاده وتداخلها، او يكون حدثًا متجددًا ومتسعًا لا يرى منه سوى الجزء الظاهر، والحدث الامني عبارة عن لحظة في سياق، هذه اللحظة رغم غناها بالوقائع، الا انها زائلة مع استمرارية السياق، ولذلك لا بد من معالجة الحدث ضمن سياقه العام(١١).

وجدير بالذكر ان من خصائص الاعلام الامني فضلا عن ما تقدم مصادره التي تميزه عن غيره من فروع الاعلام بكونه اعلامًا متخصصًا، وكما سبق بحثه عند ذكر المصادر في الفرع الاول من هذا المطلب فهي ثلاث مصادر (رسمية- خاصة- خبراء ومختصين).

٣. **خصائص الاعلام الامني من حيث الوسيلة:**

يتخذ الاعلام الامني مجموعة من الوسائل ويمكن التمييز بينهما من خلال طابعها الخاص، فهناك وسيلة اعلام امني ذات طابع رسمي فيها نوع من الجمود والنمطية والرقابة في اختيار الاحداث الامنية واليات معالجتها واساليب عرضها وتقديمها الى الجمهور. اما الوسيلة الاخرى فهي وسيلة الاعلام الامني ذات الطابع التجاري والتي فيها قدرًا من الحيوية والاثارة من جانب تحريرها وتنوع مصادرها، الا انها غالبا ما تتمتع بقدر اقل من الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية في معالجتها للقضايا الامنية على غرار الجريمة والانحراف. في حين تحاول الوسيلة الثالثة للإعلام الامني ان تقيم نوع من التوازن بين المسؤولية الاجتماعية في تناول الحدث والظاهرة الامنية وبين

متطلبات التحرير الاعلامي [١٢] من خلال استخدام الاساليب القادرة على ايصال المادة الاعلامية الامنية الى المتلقين والتأثير فيهم.

ثانيًا- اهداف الاعلام الامني:

للإعلام الامني اهدافًا متعددة قد تكون رئيسة واخرى ثانوية، ويُمثل الهدف الرئيسي الذي يسعى اليه بث الطمأنينة لجميع الافراد، فضلا عن الانظمة الاجتماعية، ويكون ذلك من خلال المحافظة على كيان المجتمع بكافة مؤسساته، اما الاهداف الثانوية فيمكن اجمالها بالاتي:

الاهداف التوعوية : ونعني بها قيام الاعلام الامني بنشر كافة المعلومات التي تساهم في رفع مستويات الوعي لدى الافراد، وذلك من خلال تعاون الاعلام مع الجهات الامنية، وهو ما يُساهم في توثيق العلاقة بين المجتمع والاعلام الامني، كما يلعب دورًا كبيرًا في تحقيق ما يسمى بالعدالة [١٣].

الاهداف الوقائية :ويقصد بها استمرار الوسائل الاعلامية الامنية، بتوعية الجمهور بشكل دائم ومستمر، كي تمّكنهم من اتخاذ ما هو ضروري تجاه المواقف، فضلا عن حماية ممتلكاتهم وسلامة امنهم، كذلك يساهم في استخدام الاساليب التي من شانها تضييق والتقليل من ارتكاب الجرائم المعاصرة. وعليه لا بُدّ من التركيز على انَّ الاعلام الامني يحقق جانب مهم من الاهداف الوقائية [١٤]، وذلك من خلال المراقبة الامنية المشددة، والقيام بالأعمال التي من شانها ان تحصل في المجالات الامنية، كما من الممكن ان يكون ذلك من خلال مراقبة كافة الاشخاص المشتبه بهم.

الاهداف الاجتماعية : وفي هذا الجانب يقوم الاعلام الامني بهذه الاهداف، وذلك من خلال نشر المواد والمحتويات الاعلامية، التي تلعب دورًا مهمًا في التأثير على حماية القيم، والآداب والاخلاق ورعاية السلوك الاجتماعي، واستخدام المحتويات التي تُساهم في تحصين المجتمع من الجرائم والانحرافات السلوكية، والتصدي لها في حال التعرّض لها . كما تقوم الوسائل

الاعلامية الامنية في تحقيق الاهداف الاجتماعية؛ وذلك في العمل على ترسيخ المفاهيم الدينية[١٥]، اذ يُعد الوازع الديني من اهم واقوى خطوط الدفاع ضد ارتكاب الجرائم ومرتكبيها، وايضًا حضَّهم على القيم الفضيلة والتراحم والتعاون، اذ تُعد بمثابة مقومات تُساعد في تماسك المجتمع وعدم تفككه.

المطلب الثاني

العوامل المؤثرة في ظهور الاعلام الامني

ادى تطور الحياة الامنية وتعقدها، وتعدُّد الجهات والاجهزة المعنية بالموضوع الامني، وتداخل مفهوم الامن مع الكثير من المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية خاصة بعد تبني المفهوم الشامل للأمن، فقد ادت هذه العوامل منفردةً ومجتمعة الى بروز الظاهرة الامنية، التي تتألف من عوامل متعددة ومتداخلة؛ بذلك فان الظاهرة الامنية لم تُولد من فراغ، انما هي حصيلة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية اسهمت بشكل مباشر وغير مباشر في ظهور الاعلام الامني كنشاط متخصص له اسلوبه الخاص، فكان لها وللتطورات التي لحقت بالوسائل الاعلامية والتكنولوجية دورًا كبيرًا في ازدياد الاهمية النسبية للمكون الامني في مختلف مجالات الحياة المعاصرة، وفي ضوء ذلك سنُبين تلك العوامل وذلك على في فرعين.

الفرع الاول

العوامل الاجتماعية والسياسية المؤثرة في ظهور الاعلام الامني

سنتناول هذا الفرع من خلال فقرتين وعلى النحو الاتي:

اولا- العوامل الاجتماعية

شهدت المجتمعات المعاصرة العديد من التغييرات الحديثة سواء على مستوى النُخب او العلاقات الاجتماعية وتتمثل محصلة هذه التحولات في اتساع الهوة بين الاغنياء والفقراء وهو ما ينجم عنه ازدياد معدلات التهميش والاستبعاد والحرمان الاجتماعي، وتفكك التكوينات الاجتماعية التقليدية وبدء تشكل تكوينات اجتماعية جديدة، وظهور تقسيمات او فئات اجتماعية جديدة تتسم بالهشاشة وسرعة التفكك، وازدياد تحلل منظومة القيم الاجتماعية

وعدم تبلور منظومة جديدة، ومن ثم ينتج عنها بالضرورة انواع من الانحرافات التي لم تكن معهودة سابقًا بل كان من الصعب تصور حدوثها(١٦).

كما انها تؤدي الى تفاعلات معقدة بين ابناء المجتمع والتي قد تؤدي الى ضرورة التدخل الامني الذي يتطلب توظيفًا فعالا لوسائل وادوات الاتصال، اذ ان التطور في تكنولوجيا المعلومات والاعلام الحديث له اثره الكبير على الانشطة الامنية، فالتطور الهائل في وسائل الاتصال صار اكثر سرعة وكفاءة واقل تكلفة حتى تقوم بوظائفها، الامر الذي جعل من الصعوبة الحديث عن امكانية حجب المعلومات او التحكم في الاعلان عنها من عدمه، فما تقوم بحجبه او منعه السلطات المختصة عن المواطنين في الداخل سيصل اليهم بشكل او باخر من الخارج ومن ثم قد يكون من الافضل في كثير من الاحيان ان تبادر هذه السلطات بالإفصاح عنها؛ لانّ هذا من شانه ان يساعد على خلق ارضية مشتركة مع مواطنيها تقوم على الثقة والمشاركة من جانب كما انه يوفر قدرًا ملائمًا من الدقة والحيلولة دون تشويه هذه المعلومات من جانب اية اطراف اخرى يكون لها مصلحة ما في القيام بعملية التلاعب او التشويه للمعلومات(١٧).

وقد تزداد احتمالات التلاعب والتشويه بالنسبة للمؤسسات ذات المهام والمسؤوليات الاستراتيجية والحساسة وابرزها المؤسسات الامنية، الامر الذي يتطلب من هذه المؤسسات ان تمسك بزمام المبادرة في هذا الشأن بقدر الامكان .

ثانيًا- العوامل السياسية

ان ازدياد التطور السياسي في معظم الدول والمطالبة بتوسيع نطاق الممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وحرياته لا يمكن تجاهل اهميتها، الا ان ذلك ما يتولد عنه تهديدات امنية بالغة الخطورة خاصة في المجتمعات التي لم تصل الى المستوى الملائم من الوعي السياسي، ولم تستطع بلورة قواعد للممارسة السياسية الديمقراطية ويُؤكد هذا ما شهدته بعض الدول من احداث

عنف خلال فترة اجراء الانتخابات وبعدها[١٨].

كما ان الاوضاع العالمية قد تفتح المجال الى التدخلات الخارجية في الشؤون السياسية الداخلية بأشكل متعددة، الامر الذي يتولد عنه مصادر تهديد خطيرة، ومن ثم انشطة امنية جديدة لا تنحصر بالضرورة على اقليم الدولة كما ان طبيعة الممارسة السياسية المعاصرة تفرض العديد من المحددات على اسلوب اداء المهام الامنية وما تتطلبه من ضرورة اتساع نطاق الافصاح والشفافية وابراز التزامها بالقواعد القانونية المنظمة لقيامها بواجباتها، والتي لا تتعارض ومتطلبات احترام حقوق الانسان وحرياته وحمايتها وتوفير الضمانات اللازمة لها، من ناحية اخرى فقد يتولد عن اتساع نطاق الممارسة الديمقراطية في بعض المجتمعات التي قد تمثل تهديدًا مباشرًا لوحدة هذه المجتمعات وتماسكها[١٩].

وهنا تظهر اهمية الاجهزة الامنية واعلامها الامني من خلال القيام بدوره للحفاظ على الوحدة الوطنية وتماسك المجتمع، وان ادوات القوة اللينة تزداد اهميتها بالنسبة للأجهزة الامنية واهمها وسائل الاتصال بينها وبين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة، بل ولا نغالي اذا ما ذكرنا ان التطورات السياسية قد اسفرت عن ضرورة الاهتمام بعملية التسويق السياسي لكافة السياسات والاجهزة والمؤسسات العاملة في المجال العام بما فيه السياسات والمؤسسات والاجهزة الامنية، والاعلام الامني هو احد الادوات الرئيسية في هذا الشأن.

الفرع الثاني

العوامل الاقتصادية والثقافية المؤثرة في ظهور الاعلام الامني

اولا- العوامل الاقتصادية

ان العوامل الاقتصادية المؤثرة في ظهور الاعلام الامني تبرز في مسالة حرية التجارة العالمية وما تفرضه من فتح الاسواق الوطنية امام الشركات الاجنبية، ومعاملتها معاملة الشركات الوطنية، الامر الذي يفتح المجال واسعا امام العديد من الاحتمالات التي تتولد عنها مصادر متعددة وجديدة لتهديد

الامن الاقتصادي لأي دولة من الدول؛ وذلك بدءً من عمليات الاحتيال والغش والتدليس مرورًا بإمكانية القيام ببعض العمليات غير المشروعة، كتبييض الاموال وغيرها. فضلا عن ان اعتماد النشاط الاقتصادي على المبادرات الفردية لا يمنع من دخول بعض الاشخاص الذين يستغلون قواعد الاقتصاد لممارسة انشطة اقتصادية خادعة ووهمية الامر الذي يؤدي الى ضياع اموال المودعين وغيره[٢٠].

من ناحية اخرى ادى اعتماد النشاط الاقتصادي كمصدر لتوليد القيمة المضافة الى ازدياد الانشطة غير المشروعة لسرقة المكونات المعرفية للمنتجات المختلفة وازدياد عمليات النقل غير المشروعة للافكار الجديدة المخالفة لقواعد حماية الملكية الفكرية. كما ان ازدياد حدة التنافس على الاسواق ادى الى ازدياد عمليات التجسس الاقتصادي ودون خوض في التفاصيل فان هذه العوامل الاقتصادية الجديدة تتولد عنها انشطة امنية جديدة تتطلب اعلاميًا امنيًا، كما انها تؤثر على الانشطة الامنية التقليدية بمعنى انها توسع من دائرة حركة هذه الانشطة داخليًا وخارجيًا[٢١]، من ناحية اخرى فان علاقات الاعتماد الاقتصادي المتبادل والتشابك بين الانشطة والعمليات الاقتصادية والتجارية والمالية في عالم اليوم تؤثر تأثيرا مباشرًا على طبيعة الانشطة الامنية المعاصرة والاساليب الملائمة لإنجازها.

ثانيا- العوامل الثقافية

تتلخص العوامل الثقافية الجديدة ذات الصلة بموضوع الدراسة في ان المجتمعات المعاصرة تشهد صراعًا بين العديد من الاتجاهات الثقافية التي يُعبر كل منها عن رؤية معينة للذات وللمجتمع وللحياة الاجتماعية بصفة عامة، فهناك الاتجاه المؤيد للعولمة الذي يرى ان ما يجمع البشر يفوق ما يفرق بينهم وقد ان الاوان لثقافة كونية واحدة تسود العالم متجاوزة كافة الاختلافات البشرية[٢٢].

وهناك اتجاه اخر يرى ان الاختلاف والتنوع بين البشر هو السمة الطبيعية للمجتمعات البشرية وان اي

مجتمع يتشكل من جماعات متمايزة لكل منها خصوصياتها الثقافية ورؤيتها لذاتها وللمجتمع والحياة وانه لا يمكن تجاهل مثل هذا التنوع بل لابد من التوصل الى الاليات التي تُحقق القدر الملائم من تماسك المجتمع ووحدته من خلال التنوع[٢٣].

وثمة اتجاه ثالث يرى ان ما يشهده العالم من صراع ثقافي انما يستهدف اخضاع الامم والشعوب الضعيفة وتذويبها في اطر ثقافية جديدة، او تفجيرها من الداخل من اجل ان تحكم القوى الاستعمارية سيطرتها على مصائر هذه الشعوب والامم فهذه بعض نماذج الاتجاهات الثقافية المعاصرة المتصارعة على عقول الناس في سائر المجتمعات البشرية، الامر الذي يجعل من تطوير رؤية واستراتيجية كافة المؤسسات العاملة في هذه المجتمعات ضرورة ملحة؛ حتى تستطيع القيام بمهامها والوفاء بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها، خاصة المؤسسات التي تعمل في مجالات بالغة الحساسية كالأجهزة الامنية[٢٤]، ومن هنا تبرز اهمية الانشطة الاتصالية لاجهزة الامن ممثلة في الاعلام الامني. ونستخلص مما سبق ان تطور التكنولوجيا والاتصال والمتغيرات السابق الاشارة اليها وتفاعلاتها قد ادت الى ازدياد الاهمية النسبية للإعلام الامني.

المبحث الثاني

معوقات استراتيجية الاعلام الامني والياته في التصدي للجريمة

يحتاج التصدي للجريمة عملية تخطيط شامل، اذ لا بد من مراعاة الاوضاع والاشكاليات التي تحتل الاهتمام لدى الجماعة، سواء اكانت اجتماعية او اقتصادية او سياسية او امنية، كما ان الجريمة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالإعلام الامني، كونه يُعدّ من الوسائل الاساسية لمواجهة الجرائم والتوعية ضدها.

فالإعلام الامني يحمل بين أهدافه رسالة ترسيخ الوعي الامني من خلال تدعيم سبل واواصر الصلات بين الاجهزة الامنية[٢٥]والجمهور واعلامه بحقائق وثوابت العمل الامني دون تهويل او تهوين. والتبصير بالدور

الاساسي له وبأساليب وقايته من الجرائم والتشجيع على مساندة اجهزة العدالة تحقيقًا لأمن المجتمع. من هذا المنطلق استمد الاعلام الامني اهميته الكبرى في مجال التوعية الامنية ومكافحة الجريمة خاصة في الوقت الحاضر، الذي بات فيه العالم باختلافه وترامي اركانه، قرية كونية صغيرة تتلاقى فيها سريعًا كافة المعلومات لتؤثر في بعضها البعض. وتخلق نسيجًا جديدًا لحياة ذات سمات متلائمة مع البيئة التي تحيط بها، مما يخلق الكثير من المعوقات التي لا بد من بذل الجهد في معالجتها.

تأسيسا على ما تقدّم سنتناول هذا المبحث في مطلبين، نُفرد الاول لمعوقات استراتيجية الاعلام الامني في التصدي للجريمة. اما في المطلب الثاني فنبحث اليات الاعلام الامني في التصدي للجريمة.

المطلب الاول

معوقات استراتيجية الاعلام الامني في التصدي للجريمة

تواجه استراتيجية الاعلام الامني في التصدي للجريمة العديد من المعوقات في التطبيق العملي، قد يكون البعض منها موضوعي والبعض الاخر فني، ويمكننا ان نبين اهمها، وذلك من خلال فرعين نتناول في الفرع الاول المعوقات الموضوعية اما الفرع الثاني فسنخصصه للمعوقات الفنية.

الفرع الاول

المعوقات الموضوعية لاستراتيجية الاعلام الامني

ان اهم المعوقات الموضوعية التي تواجه استراتيجية الاعلام الامني قد تتمثل بالافتقار الى فلسفة اعلامية امنية واضحة المعالم، كنقص النظريات والاسس والاستراتيجيات التي تُشكل اطار الفكر الآيدولوجي الذي يقوم عليه الاعلام الامني، فضلا عن ضعف الخطط الاعلامية وتضاربها مع الخطة الامنية وغموضها خاصة اثناء الازمات الامنية، نتيجة غياب الرؤية الاعلامية الامنية الشاملة[٢٦]، وعدم وضوح مفهوم

الاعلام الامني لدى اي من الاطراف ذات العلاقة ببناء هذا المفهوم وهم المجتمع والاجهزة الامنية والاعلامية.

كما ان نقص الامكانات البشرية وتجاهل هذا النقص يترتب عليه الفشل في تفعيل الدور الامني لوسائل الاعلام، اذ ان النقص في الامكانات البشرية من متخصصي الاعلام الامني المؤهلين ذوي الخبرة والدراية وانخفاض الوعي الامني لدى افراد المجتمع يحد من قدرة الاعلام الامني على القيام بدوره[٢٧] في مكافحة الجريمة والوقاية من اثارها السلبية.

ما لا شكّ فيه انّ المادة الاعلامية الامنية تتأثر بمن يُقدّمها وقدرته على التنويع، ومعرفة لغة المخاطبين بها ومستوى عقولهم وتفكيرهم[٢٨] اذ يجب عليه مراعاة ذلك، فالإعلامي الامني الناجح هو الذي يتوجه برسالتهِ الاعلامية باللغة التي تتناسب مع لغة الجمهور المخاطب بها، وعاداته وافكاره؛ حتى يُؤثر فيهم. وما نعيشه اليوم خير دليل على حاجتنا الى وجود مثل هكذا نموذج كي تصل الحقائق والمعلومات الى الجمهور بشكل يخلق نوعًا من الطمأنينة والاستقرار النفسي.

كذلك ضعف ايجابية اتجاه الجمهور نحو الممارسات الاعلامية للأجهزة الرسمية، ولوسائل اعلامها الخاصة، ويعود ذلك الى مبالغة بعض الوسائل الرسمية في تمثيل الموقف الرسمي تحت غطاء الدفاع عن المصلحة الوطنية[٢٩]، مما يُؤدي الى تحول الخطاب الاعلامي الامني الصادر عن هذه الجهات في اغلب الاحيان الى ما يشبه المواعظ والنصائح بدلا عن العمل المهني واحجام خبراء الاعلام ومسؤولي الامن عن التشخيص الحقيقي للازمة وعدم مراعاة الخطوات الواجب اتخاذها قبل وبعد واثناء الازمات الامنية يحول دون تغطيتها بنجاح[٣٠].

كما ان صعوبة الحصول على معلومات وبيانات دقيقة وحديثة بكل ما يتعلق بأمن المجتمع والاهتمام بمشكلات المواطن الامنية، يُعد من المعوقات الخطيرة التي تُؤدي الى عجز الاعلام الامني عن تقديم صور متكاملة عن حالة الامن العام وجهود الاجهزة

الامنية في دعم الاستقرار الامني[٣١]. فضلا عن ذلك ضعف وسائل الاعلام الامني في الرد على البرامج الدعائية والمغرضة التي تبثها وسائل الاعلام المجهولة ضد القيم والمبادئ الانسانية. وبراينا يوجد العديد من الاشكاليات التي تحيط بالإعلام الامني عمومًا والعراقي تحديدًا، منها غياب الرؤية الاعلامية الامنية الشاملة، ومحدودية الاهتمام بالجانب الوقائي، كذلك ضعف التنسيق بين الاجهزة الاعلامية والاجهزة الامنية؛ لذلك من الضروري معالجتها وفق الية محددة حتى تُحقق اثرها المهم في حماية الامن والتصدي للجريمة.

الفرع الثاني

المعوقات الفنية لاستراتيجية الاعلام الامني

هنالك مجموعة من المعوقات الفنية ومن ابرزها عدم الإهتمام بتزويد اجهزة الاعلام الامني بالتقنيات والمعدات الحديثة التي تساعد على ايصال الرسائل الاعلامية الامنية بطرق ووسائل متنوعة ومشوقة للمتلقين، ومن ثم ضعف قدرة بعض الاعلاميين الامنيين على مواكبة التطور التقني الحديث، وايضًا عدم توافر التدريب المناسب[٣٢] على الالقاء الصحيح للرسائل الاعلامية او اعداد مكوناتها بطريقة صحيحة، فقد يستخدم البعض كلمات مبتذلة وركيكة والفاظًا عامية في الرسائل الاعلامية، او ان يحصل تكرار وعدم تماسك تراكيب الرسالة الاعلامية الامنية وجملها واخفاقها في تصوير المعنى المقصود نتيجة التكلف اللفظي في بعض الجمل والتراكيب مما يشتت ذهن المتلقي.

كما انه في بعض الاحيان يتم تقديم رسائل الاعلام الامني بشكل تعليمي يقوم على النصح والارشاد المباشر دون توضيح مكامن الخطورة في الموضوعات التي يتناولها والتي تُشكل ظاهرة اجرامية كالإرهاب[٣٣] او جرائم المخدرات، مما يُنفر المتلقي من تتبعه نتيجة عدم اللجوء للأسلوب القصصي المدعم بالأمثلة والاليات التي توضح خطورة نتائج الافعال او السلوكيات الانسانية غير المشروعة والمخالفة للقواعد القانونية مع مزج ذلك بالحقائق

والارقام عن الجرائم ونتائجها السلبية على الفرد والمجتمع وامن الدولة ككل.

فضلا عن ما تقدم ان غالبية الرسائل الاعلامية تتسم بالعاطفية وبعدها عن الواقعية والجانب العملي وعدم مخاطبتها لمشكلات المجتمع وللظواهر السلبية، مما يترتب عليه عدم قدرة الاعلام الامني على ضم المتلقين تحت لواء واحد للتعاون في التصدي للظواهر الاجرامية واتخاذ الاجراءات الوقائية الالزامية للحد من اخطار الجرائم والارهاب.

وفي ضوء ما ورد اعلاه هنالك مسالة مهمة يمكن ملاحظتها في الوقت الحالي تتلخص في ان عرض الجرائم وحيثياتها في مواقع الانترنت التواصل الاجتماعي بأسلوب يُثير الدهشة والاعجاب بمن يرتكبها، او قوة الجاني بالإفلات من العقاب، او عرض وقائعها بأسلوب شيق بدون التركيز على ما سببته من ضرر للمجني عليه، او اظهار المجرم كما لو كان منساقًا الى الجريمة بفعل قوى غيبية، او مؤثرات اجتماعية، وتحميل المجتمع مسؤولية تلك الجريمة[٣٤]، بما يُؤثر تاثيرًا خطيرًا على الامن الوطني؛ لانّ من شانه ان يُشّجع البعض على الاجرام لعدم تقدير مخاطره، ولاعتقادهم بإمكانية ان يتستروا عن السلطات المختصة في حال ارتكابهم الجريمة. فقد وجدنا ان بعض من الحوادث الاجرامية قد وقعت نتيجةً لما شاهده الجاني من افلام او برامج نُشرت عن جرائم ارتُكبت بالفعل، وتم الكشف عنها من قبل الجهات الامنية، اذ قام الجناة بتمثيل تلك المشاهد في الواقع تاثرًا بما شاهدوه، وهذا مُثبّت باعترافاتهم.

المطلب الثاني

اليات الاعلام الامني في التصدي للجريمة

رغم ما يواجهه الاعلام الامني من معوقات كثيرة، الا انه حقق انجازات عديدة، من خلال الاستراتيجيات الاعلامية الامنية، والتي على قامت اسس ووسائل اعلامية متطورة قدر الامكان تراعي الجوانب الثقافية والاجتماعية والامنية بهدف الوقاية من الجريمة. سنتناول هذا المطلب في فرعين وكالاتي:

الفرع الاول

اليات الاعلام الامني في حماية الامن العام

يتلخص دور الوسائل الاعلامية الامنية في الوقاية من الانحراف والجريمة من خلال اهتمامه بعرض البرامج الامنية والاجتماعية التي تُنّشط الحوار العقلاني، وتُساهم في بناء شخصية الانسان، وابراز الانعكاسات السلبية للانحرافات وفي شتى مجالات الحياة، وتوجيه الراي العام في التصدي لها، وضرورة وجود جهة مختصة تقوم بإجراء المراقبة للبرامج الاعلامية من قبل الجهات الامنية قبل عرضها على الجمهور، واختيار ما يتناسب مع القيم السائدة ونظرة المجتمع[٣٥]. والسؤال الذي يُطرح هنا، هل انّ الاعلام الامني في وضعه الحالي يمتلك من الوسائل ما يُمّكنه لان يكون له اثرًا فاعلا في حماية الامن العام، وتحقيق الوقاية من الانحراف والجريمة؟ هذا ما سنتولى الاجابة عنه تباعًا.

ان تفاقم الظاهرة الاجرامية في المجتمع وتطور شكل الجريمة، فضلا عن ظهور تنظيمات اجرامية تتالف من طوائف ومستويات اجتماعية وعلمية وثقافية ترتكب جرائمها بطرق واساليب حديثة، يجعل من التشريعات المعمول بها في الوقت الحالي غير مناسبة في اغلبها. الامر الذي يُرتب اخلالا بالدور المنوط بالأجهزة الامنية، وتناقض في مدى فاعليتها[٣٦].

ولتحقيق الامن الوطني لا بد من اتباع منهجية تكفل نجاح المؤسسة الامنية في الحد من اثار الانحراف ، ووقاية فكر الانسان وعقله مع مراعاة الانظمة القانونية والجزاء الذي يُعّزز ذلك. وايضًا القيام بحملات التوعوية الامنية في المجتمع، والتي من شانها توضيح اهمية الوحدة الوطنية والتلاحم الاجتماعي في التصدي لكل فكر يخل بالأمن العام. ودراسة تجارب الدول في مجال الوقاية، على ان يتم اخضاعها للبحث والمناقشة في ضوء القيم والمعايير الاجتماعية والثقافية. فضلا عن اعتماد مبدا التكامل مع الاجهزة الاخرى في اتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بالوقاية من الانحراف[٣٧]والجريمة.

بذلك لم يعد دور الاجهزة الامنية في عصرنا الحالي مقتصرًا على تحقيق الامن بمفهومه التقليدي، والذي يتمثل بمنع الانحراف، ورصد الظواهر الاجرامية والتصدي لها بكل دقة وحزم، لكنه تجاوز هذا الدور ليشمل كافة الجوانب الاجتماعية والفكرية وغيرها. وتطور ذلك تمشيًا مع ما شهدناه من تطورات تكنولوجية متلاحقة، واضحى لرجال الامن دورًا توعويًا في حماية الامن للفرد والمجتمع، وحمايته من الانحراف بشتى صوره [٣٨]. فما من شكّ بانّ ابرز المهام الامنية تكمن في العمل على تحقيق الامن العام وبث الطمأنينة في نفوس الافراد؛ لتُتيح الفرصة للإبداع الفكري والثقافي، اذ انها تتولى ذلك من خلال منهج وقائي متكامل يتمثل في التوعية الامنية، والتحري، وتدريب كوادر امنية متُخصصة تُساعد على منع الجرائم او التقليل منها.

كما ينبغي ان تكون المعالجات الامنية مُستقاة من فكر الامة وعقيدتها، وبناءً على مقتضيات حاجتها[٣٩]. كما يستلزم من الاجهزة الامنية عدم التغافل عن الجانب الفكري في المواجهة الشاملة للسلوك المنحرف، ويجب تحديدها للدوافع عند كل منحرف، وتشخيص النقاط المشتركة بينهم على النطاق الفردي والجماعي، وبتحديد عوامل الانحراف والتطرف الايديولوجي تتضح الملامح الاساسية للوقاية في شكل برامج وسياسات قابلة للتطبيق ضمن استراتيجية شاملة؛ للحفاظ على الثوابت والقيم الاجتماعية والهوية الوطنية [٤٠]، فبدونها لا يمكن بناء منظومة امنية دفاعية للوقاية من الافكار المنحرفة.

ومن خلال ما تقوم به اجهزة الامن من وظائف مهمة، يقتضي في اطار ذلك انشاء مراكز للدراسات الاستراتيجية الاعلامية الامنية، وتحديث اليات البحث العلمي، وتطوير نظم المعلومات الامنية، وابتكار اساليب للتنبؤ واستشراق الاحداث، وفتح قنوات التعاون وتبادل المعرفة تحسبًا للمشكلات الامنية [٤١]. ومن هنا كانت ضرورة تعاون الفرد والمجتمع بجميع مؤسساته في منظومة امنية مشتركة حمايةً

للأمن العام، ومحاولة تحصين العقول من المؤثرات الفكرية المختلفة، وعقد المؤتمرات والندوات الهادفة؛ لتذويب الحواجز الموجودة بين الاجهزة الامنية والمؤسسات الاجتماعية، ودعم كافة الانشطة الهادفة الى حماية الامن الوطني، والتصدي للأفكار المنحرفة التي يمكن ان تلحق الضرر[٤٢] بعقل الانسان واطمئنانه النفسي.

الفرع الثاني- دور الاعلام الامني في حماية الامن الفكري

يُعرّف الامن الفكري بانه "الاطمئنان الى سلامة الفكر من الانحراف الذي يُشكّل تهديدًا للأمن الوطني او احد مقوماته الفكرية والعقدية والثقافية والاخلاقية والامنية" [٤٣]. وما لا شكّ فيه انّ جميع الانحرافات السلوكية المضرة بمصالح الافراد يكون وراؤها فكرًا منحرفًا، وخلل في المبادئ والقيم والافكار تُؤدي الى زعزعة القناعات الفكرية والمقومات الاخلاقية والاجتماعية، لا سيما في محاولة فرضه على الاخرين بالقوة والترهيب، ومن ثم تحوّله الى سلوكيات اجرامية تُهدّد الامن الوطني واستقرار الدولة[٤٤].

ويقوم الاعلام الامني بتحسين الصورة الذهنية لرجل الامن، عن طريق تفعيل الشرطة المجتمعية ومديريات ودوائر ومؤسسات تُساهم في الوقاية من الجريمة ومكافحتها، فالمسؤولية مشتركة بين رجل الامن وبقية الافراد، ويُشكّل هذا الاشتراك محورًا اساسيًا في حماية امن المجتمع ووقايته من كافة صور الانحراف. ويُخفف من اثار الحرب النفسية التي قد تُمارس في مجالات الحياة الفكرية او العقائدية او السياسية او غيرها[٤٥]، ويختل بها تفكير الانسان او مشاعره او سلوكه لتجعله اداةً في يد من يوجهه فكريًا.

ويظهر دور الاعلام الامني من خلال وظائفه المهمة، والتي تتمثّل في مواجهة الاشاعات وتتبعها ومعرفة ابعادها ومخاطرها، ومن ثم ابراز حيثياتها لدحض تأثيراتها على المجتمع. كذلك تُساهم في مواجهة الارهاب الفكري، وتعرية التنظيمات الارهابية ومخططاتها، وتوضيح حقيقة فكرهم

واهدافهم امام الراي العام المحلي، والعالمي ومدى خطورتها على الامن. كما تبرز مهمته في الحفاظ على الهوية من خلال البرامج الخاصة التي تشتمل على كافة المجالات بهدف غرس قيم الوطنية، والشعور بالانتماء الوطني واحترام الثقافة، وتجسيدها في سلوك الافراد وممارساتهم والتي توّلد لديهم الشعور بالفخر والاعتزاز بثقافتهم تلك(٤٦)، وكل ذلك يُساهم في حماية الامن الوطني ووقايته.

يُلاحظ غالبًا ما يتم نشر الخبر الاجرامي من دون معالجة امنية هادفة، وهذا ما يجعله لا يترك اثرًا ايجابيًا او رسالة امنية لدى المتلقي حتى تُحقق نفورًا من الجرم المُعلن عنه، والتوعية بخطرهِ؛ لذلك لا بدّ من تصحيح المعالجات الخاطئة للجريمة، وهذا يُشكّل احد المهام الرئيسية للإعلام الامني، الذي يجب ان يتصف عمله بأسلوب التنوير ويُقدّم المعرفة الامنية والتوعية بخطر الجرائم واثارها السلبية، وفقًا لأساليب علمية مدروسة ومُقننة تهدف الى ترسيخ الضوابط الذاتية لدى المتلقين، ومن ثم تُحقّق الوقاية منها (٤٧).

في ضوء ما تقدّم يُساهم الاعلام الامني في توعية الراي العام بأخطار الانحراف الفكري وحث المواطنين على التعاون مع الاجهزة الامنية، واستخدام جميع الاساليب المتاحة؛ لتقويض الثقافات الاباحية ومنع الافكار المنحرفة. واستخدام الوسائل التقنية في الكشف عن الانشطة الفكرية والعقائدية، وما قد يصاحبها من نشاط اجرامي تقليدي؛ لكشف مثل هذه الافكار المتاحة للجميع على مواقع الانترنت، وتخصيص فريق مُدّرب للرد بما يفي بمتطلبات التوعية وتحصين عقل المتلقي(٤٨). بذلك تظهر الحاجة الى وجود كادر اعلامي امني متخصص يتم تأهيله لهذه الاغراض ووفق مجالات محددة من المهارات الامنية.

الخاتمة

بعد اتمام موضوع الدراسة توصلنا الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات، نُورد اهمها وكالاتي:

اولا- الاستنتاجات

١. الاعلام الامني هو كل ما تقوم به الاجهزة الامنية او رجال الاعلام من انشطة اعلامية وتوعوية الهدف منها المحافظة على الامن الوطني، من ثم فالإعلام الامني ليس فقط ذلك الذي يتحقق من تلك الاجهزة مباشرة والذي يتم من خلال انتاجها للرسائل الاعلامية كالبرامج وانما ايضا من خلال قيام الاجهزة الامنية بتسليم كافة الاخبار والحقائق بشان الاحوال الامنية ومجرياتها لكافة الوسائل الاعلامية، الشيء الذي يظهر بان العلاقة الوطيدة بين الاجهزة الامنية واجهزة الاعلام هو الذي يؤسس اعلام امني فعال.

٢. يهدف الاعلام الامني الى تصحيح الافكار والمفاهيم الخاطئة، وتغيير الاتجاهات السلبية لدى افراد المجتمع من خلال تبصيرهم بخطورة الاثار السلبية الناجمة من الظواهر والمشكلات الاجتماعية التي تمس امنهم وسلامتهم ودعوتهم للمساهمة في علاجها.

٣. لا تقتصر اهمية الاعلام الامني على تحقيق امن المجتمع من خلال تهيئة وجلب البيئة المناسبة لاستتباب الامن الذي يعد السياج الذي يحمي الانسان، ويجعله مطمئنًا على نفسه وماله واهله وعرضه، بل تمتد لتشمل تأسيس وعي امني يثري الروح المعنوية والمادية بكل مقومات النجاح والعمل بالتعليمات والانظمة التي تكفل امن الفرد وسلامته في جميع مجالات الحياة.

٤. ترتكز استراتيجية الاعلام الامني على ترسيخ القناعة بان الوقاية من الجريمة ليست مسؤولية موكوله الى الاجهزة الامنية وغيرها من اجهزة العدالة الجنائية فحسب، بل مسؤولية تتقاسمها مختلف المؤسسات المجتمعية على اختلاف انواعها، ومن بينها المؤسسات الاعلامية، والمساهمة في تكوين راي عام واسع يتعاون مع الاجهزة المختصة، من اجل الوقاية من الجريمة ومكافحتها وحماية المجتمع من الاجرام.

٥. يُلاحظ غالبًا ما يتم نشر الخبر الاجرامي من دون معالجة امنية هادفة، وهذا ما يجعله لا يترك اثرًا ايجابيًا او رسالة امنية لدى المتلقي حتى تُحقق نفورًا من الجرم المُعلن عنه، والتوعية بخطرهِ.

٦. هنالك العديد من الاشكاليات التي تحيط بالإعلام الامني منها غياب الرؤية الاعلامية الامنية الشاملة، ومحدودية الاهتمام بالأمن الاجتماعي والفكري.

٧. انّ المادة الاعلامية الامنية تتأثر بمن يُقدّمها وقدرته على التنويع، ومعرفة لغة المخاطبين بها ومستوى عقولهم وتفكيرهم، اذ يجب عليه مراعاتها، فالإعلامي الامني الناجح هو الذي يتوجه برسالتهِ الاعلامية باللغة التي تتناسب مع لغة الجمهور المخاطب بها، وعاداته وافكاره.

ثانيًا- المقترحات:

١. العمل على تنمية ونشر الثقافة القانونية والامنية لدى رجال الامن والمتلقين والاعلاميين وترسيخ مفاهيم المشاركة المجتمعية في المسؤوليات الامنية الرامية لترسيخ احترام الامن العام والاستقرار الامني.

٢. تفعيل دور الاعلام الامني كإعلام متخصص في معالجة القضايا الامنية اثناء الازمات والتدريب المستمر للأفراد العاملين في المجال الاعلامي الامني حول كيفية التعامل مع الازمات والكوارث.

٣. العمل على ازالة المعوقات التي تواجه الاجهزة الاعلامية الامنية والعاملين فيها عند تغطية احداث الازمات والظواهر الاجرامية، وتحصين المجتمع من الآفات والاخطار الاجتماعية وترسيخ مفاهيم التعاون المجتمعي والمؤسسي والاعلامي بما يحقق الوقاية من الجريمة.

٤. الرقابة على وسائل الاعلام وتزويد الاجهزة الاعلامية الامنية بتقنيات الاتصال والتكنولوجيا الحديثة التي تزيد من قدراتهم على توجيه افراد المجتمع نحو التصدي للجريمة.

٥. تخصيص متحدث اعلامي يتمتع بالخبرة والمهارة والقدرة على توجيه دفة الامور لدعم التعاون بين افراد المجتمع ورجال الامن، والاستفادة من الخبرات والكفاءات الامنية المتوافرة في جهاز الامن الوطني في عمل برامج اعلامية امنية لترسيخ الثقافة الامنية في نفوس الاشخاص.

٦. العمل على الحد من الاثار السلبية للبرامج الاعلامية التي تروّج للعنف والجريمة، والانحلال الاخلاقي، وذلك من خلال الرقابة الامنية عليها. وتضمين تلك البرامج قيم الحفاظ على الامن الاجتماعي والتماسك الاسري والانتماء والحفاظ على الهوية الوطنية.

٧. ضرورة اجراء الدراسات والبحوث المستقبلية حول دور الاجهزة الاعلامية الامنية في متابعة الازمات الامنية، وتقييم دورها من فترة لأخرى. ومد وسائل الاعلام بكافة المعلومات اللازمة حول الظواهر الاجرامية والقضايا الامنية ومتطلبات التوعية المناسبة بشأنها.

هوامش:

(١) د. وليد النمر، الاعلام الامني ودوره في مواجهة الحرب النفسية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ٢٠١٨، ص٣٤.

(٢) د. علي بن فايز الجحني، الاعلام الامني والوقاية من الجريمة، ط١، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، السعودية، ٢٠٠٠، ص٢٤٩-٢٥٠.

(٣) د. وليد سليم النمر، المصدر نفسه، ص٣٥.

(٤) عصمت عدلي ومحمد علي سعيد، المدخل الى التشريعات الاعلامية والاعلام الامني، ط١، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٩، ص٢٥٩.

(٥) د. وليد سليم النمر، مصدر سابق، ص٣٥ و٥٢-٥٣.

[٦] د. علي بن فايز الجحني، الاعلام الامني وحقوق الانسان- دراسة تاصيلية في قضايا الامن الفكري والاجتماعي، الجزء ٣، دار نايف للنشر، الرياض، السعودية، ٢٠١٦، ص١١.

[٧] عليوات بوجمعة وامال مسعودي، الاعلام الامني ودوره في تعزيز منظومة الامن الوطني في المجتمعات العربية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١٦-٢٠١٧، ص٣٣.

[٨] صبرينه ناصري وخديجة لعموري، الاعلام الامني ومكافحة الجريمة- دراسة ميدانية في العلاقات العامة، مذكرة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ٢٠١٤-٢٠١٥، ص٢٥.

[٩] د. محمود عزت اللحام ود. ماهر عودة الشمايلة ود. مصطفى يوسف كافي، الاعلام الامني، ط١، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص٩٧.

[١٠] د. اديب خضور، خصائص الاعلام الامني وانعكاساته على تحرير المواد الاعلامية، الندوة العلمية في مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠٠٥، ص٨.

[١١] صبرينه ناصري وخديجة لعموري، مصدر سابق، ص٢٤-٢٥. د. اديب خضور، المصدر نفسه، ص١٤.

[١٢] عليوات بوجمعة وامال مسعودي، مصدر سابق، ص٣٥-٣٦.

[١٣] خديجة مام، دور الاعلام الامني في التوعية الاجتماعية- مشكلة تعاطي وادمان المخدرات-، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، ٢٠١٦-٢٠١٧، ص٢٣-٢٤.

[١٤] بركة بن زامل الحوشان، الاعلام الامني والامن الاعلامي، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ط١، الرياض، ٢٠٠٤، ص٢٧-٢٨.

[١٥] د. عبد الله بن سعود بن محمد السراني، دور الاعلام الامني في الوقاية من الجريمة، بحث مقدم للمشاركة في الندوة العلمية التي نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الامنية

بعنوان (برامج الاعلام الامني بين الواقع والتطلعات)، بيروت، ٢٠١١، ص١٢-١٣. خديجة مام، مصدر سابق، ص٢٣.

[١٦] هايل بن عبد الله الرويلي، دور الامن الفكري في الوقاية من الجريمة- دراسة تطبيقية، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الاردن،٢٠١٢، ص٣٧.

[١٧] العربي العربي، مستقبل الاعلاميين-التطور التكنولوجي وصناعة التغيير، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد١٠، ٢٠١٤، ص٢٢٣.

[١٨] د. محمد احمد علي العدوي، الامن الانساني ومنظومة حقوق الانسان- دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، مركز الاعلام الامني، مصر، بدون سنة طبع، ص١٩-٢٠

[١٩] د. خضر خضر، مدخل الى الحريات العامة وحقوق الانسان، ط٤، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، ٢٠١١، ص٣٤١. سلمى مشري، الحق في الامن السياسي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، ٢٠٠٩- ٢٠١٠، ص١٧.

[٢٠] احمد حمد الكريباني، دور الامن الفكري في الوقاية من الجريمة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الاردن، ٢٠١٥، ص١٣.

[٢١] عيسى بن سليمان الفيفي، الامن الفكري والتوعية الفكرية، بدون دار طبع، بدون مكان طبع، ٢٠١٦، ص٢٠. د. ابراهيم بن محمد علي الفقي، الامن الفكري/ المفهوم – التطورات- الاشكالات، بحث مقدم الى المؤتمر الوطني الاول للامن الفكري، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ٢٠٠٩، ص٢٠ و٣٦.

[٢٢] هايل بن عبد الله الرويلي، مصدر سابق، ص١٤

[٢٣] د.حسام احمد محمد هنداوي، القانون الدولي العام وحماية حقوق الاقليات، دار النهضة القاهرة، بدون سنة طبع، ص٢٧٩.

(٢٤) د. محمد بن شحات حسين الخطيب، الانحراف الفكري واثره على الامن الوطني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسة مقدمة الى الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٠٥، ص١٢٩.

(٢٥) *جدير بالذكر انّ للمؤسسات الامنية نوعين من الوظائف، فمنها وظائف **امنية** واخرى **اجتماعية**، وتتمثل وظيفتها في الجانب الامني التقليدي بمنع الجريمة والوقاية منها، والحفاظ على الامن العام والاستقرار، ولكي تؤدي تلك المؤسسات وظائفها لا بدّ ان تكون مقبولة لدى المجتمع، الا انها قد لا تكون كذلك عند تنفذها القوانين التي تتعارض مع اهواء بعض افراده ورغباتهم؛ ولذلك رات بان تخرج عن نطاقها التقليدي وتدخل في نطاق الخدمات الاجتماعية؛ لاهمية ذلك في توطيد الدور الاجتماعي لاجهزة الامن. فلا يستطيع جهاز الشرطة– كمؤسسة امنية– لوحدها ان تُحقق الامن دون توّفر الثقة بينها وبين افراد المجتمع للمشاركة في تحمل المسؤولية، ومنع الانحراف والمشاركة جنبًا الى جنب في عملية الوقاية. خالد منير مصيلحي حسن، الدور الاجتماعي للشرطة واثره في منع الجريمة– دراسة تطبيقية على الادراة العامة لمباحث رعاية الاحداث وادارة الرعاية اللاحقة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩، ص٩٤ و٩٩–١٠٠.

(٢٦) د. اديب محمد خضور، خصائص الاعلام الامني وانعكاساتها على تحرير المواد الاعلامية الامنية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، السعودية، ٢٠٠٦، ص٤٧–٤٩.

(٢٧) عبد المحسن بدوي محمد احمد صديق، مسيرة الاعلام الامنيين الواقع والمامول،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠٠٤. صبرية ناصري وخديجة لعموري، مصدر سابق، ص٤٠–٤١. د. وليد سليم النمر، مصدر سابق، ص٢٠–٢١

(٢٨) صبرية ناصري وخديجة لعموري، مصدر سابق، ص٢٧–٢٨.

(٢٩) د. علي صبيح التميمي، القهر ومشروعية سلطة الدولة، ط١، دار امجد، عمان، الاردن، ٢٠١٥، ص٢١و ١٩٢.

(٣٠) د. محمود عزت اللحام ود. ماهر عودة الشمايلة ود. مصطفى يوسف كافي، مصدر سابق، ص٢٣٩.

(٣١) د. سعيدى سليمة،امن المعلومات وانظمتها في العصر الرقمي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ٢٠١٧، ص٣٠.

(٣٢) اميرة عبد الله جاف، مفهوم الاعلام الامني واهمية دوره في المجتمع، ٢٠١٦، بحث منشور على الموقع الالكتروني الاتي: https://machahid24.com/culture/140610.html، تاريخ اخر زيارة ٢٠٢٠/١١/١٠.

(٣٣) طاهر سليمان خليل، مكافحة الارهاب وتاثيرها على حقوق الانسان المدنية–دراسة مقارنة، مكتبة صباح، بغداد، العراق، ٢٠١٤، ص١٢٠.

(٣٤) د. محمد زكي ابو عامر، دراسة في علم الاجرام والعقاب، دار المطبوعات الجامعية للنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٣٢.

(٣٥) علي بن فايز الجحني، الاعلام الامني والوقاية من الجريمة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، السعودية، ٢٠٠٠، ص٧٢.

(٣٦) د. مصطفى محمد بيطار، دور التشريعات الجنائية في الوقاية من الاحتيال المنظم، دراسة مقدمة الى ندوة علمية بعنوان العلاقة بين جرائم الاحتيال والاجرام المنظم، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، السعودية، ٢٠٠٧.

(٣٧) د. محمد بن شحات حسين الخطيب، الانحراف الفكري واثره على الامن الوطني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسة مقدمة الى الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٠٥.

(٣٨) رفاه عبد العظيم الدراجي، السياسات العامة للامن الوطني لمكافحة الارهاب، ط١، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٩، ص٦٢–٦٤. د. عبد الله محمد اليوسي الشهري، اثر الانترنت على الامن الفكري، ورقة علمية مقدمة الى الملتقى العلمي (نحو استراتيجية للامن الفكري والثقافي في العالم الاسلامي)، كلية الدراسات الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، السعودية، ٢٠١٣.

(٣٩) هيفاء راضي جعفر البياتي، مسؤولية الاعلام في حماية الامن الفكري، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، بغداد، المجلد ١٩، العدد١، ٢٠١٧.

(٤٠) اسامة صلاح محمد، محورية الامن الفكري في مواجهة التطرف الديني- دراسة حول السياسة الجنائية المعاصرة في مكافحة الجريمة، كلية القانون، جامعة اقدير التركية، تركيا، ٢٠١٨.

(٤١) سعداوي محمد صغير، السياسة الجزائية لمكافحة الجريمة – دراسة مقارنة بين التشريع الجنائي الدولي والشريعة الاسلامية، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الاداب والعلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة ابو بكر بلقا يد- **تلمسان**، الجزائر، ٢٠٠٩-٢٠١٠.

(٤٢) د. ابراهيم بن محمد علي الفقي، الامن الفكري/ المفهوم – التطورات- الاشكالات، بحث مقدم الى المؤتمر الوطني الاول للامن الفكري، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ٢٠٠٩.

(٤٣) د. ابراهيم بن حسن بن ملا سليمان البلوشي، ادانة الانحراف الفكري في دول الخليج العربي، ط٢، مكتبة الورّاق العامة، سلطنة عمان، ٢٠١١، ص١٣. عبد الحفيظ المالكي، نحو مجتمع امن فكريًا- دراسة تاصيلية واستراتيجية وطنية مقترحة لتحقيق الامن الفكري، بدون دار طبع، الرياض، السعودية، ٢٠١٠، ص٥٣.

(٤٤) د. حيدر فوزي صادق الغزي، الترابط الفكري الديني- السياسي وتاثيره على الاستقرار الاجتماعي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة الانبار، العراق، عدد خاص بالمؤتمر الاول لجامعة الانبار بعنوان "الاعتدال في الخطاب الديني والسياسي واثره في تعزيز التنمية المجتمعية"، ٢٠١٨، ص٢١٧-٢١٨.

(٤٥) د. وليد سليم النمر، الاعلام الامني ودوره في مواجهة الحرب النفسية، ط١، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ٢٠١٨، ص٣٥ و٥٢-٥٣.

(٤٦) د. عبد الرحمن بن محمد عسيري، كتاب الاعلام والامن / مهام الاعلام الامني ووظائفه في المجتمعات العربية، ط١، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، السعودية، ٢٠٠٦، ص٢٥-٢٦و٢٩-٣١. د. رانيا عبد النعيم العشران ود. جمان حامد الدهامشة ود. عبد الرحمن فهاد العجمي، الاعلام الامني في ظل

المتغيرات الامنية ، دار جامعة نايف العربية للنشر، الرياض، السعودية، ٢٠١٧، ص٦٨.

(٤٧) د. محمد زكي ابو عامر، دراسة في علم الاجرام والعقاب، دار المطبوعات الجامعية للنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٣٢.

(٤٨) د. اديب محمد خضور، مصدر سابق، ص٤٧-٤٩.

المصادر

الكتب والمؤلفات:

ابراهيم بن محمد علي الفقي، الامن الفكري/ المفهوم – التطورات– الاشكالات، بحث مقدم الى المؤتمر الوطني الاول للامن الفكري، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ٢٠٠٩.

اديب محمد خضور، خصائص الاعلام الامني وانعكاساتها على تحرير المواد الاعلامية الامنية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، السعودية، ٢٠٠٦.

بركة بن زامل الحوشان، الاعلام الامني والامن الاعلامي، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ط١، الرياض، ٢٠٠٤.

حسام احمد محمد هنداوي، القانون الدولي العام وحماية حقوق الاقليات، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة طبع.

حيدر فوزي صادق الغزي، الترابط الفكري الديني– السياسي وتاثيره على الاستقرار الاجتماعي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة الانبار، العراق، عدد خاص بالمؤتمر الاول لجامعة الانبار بعنوان "الاعتدال في الخطاب الديني والسياسي واثره في تعزيز التنمية المجتمعية"، ٢٠١٨.

خالد منير مصيلحي حسن، الدور الاجتماعي للشرطة واثره في منع الجريمة– دراسة تطبيقية على الادراة العامة لمباحث رعاية الاحداث وادارة الرعاية اللاحقة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩.

خضر خضر، مدخل الى الحريات العامة وحقوق الانسان، ط٤، المؤسسة الحديثة، بيروت، ٢٠١١.

د.ابـراهيم بـن حسـن البلوشـي، ادانـة الانحـراف الفكـري فـي دول الخلـيج العربـي، ط٢، مكتبـة الورَّاق، سلطنة عمان، ٢٠١١.

د. سـعيدى سـليمة، امـن المعلومـات وانظمتهـا فـي العصـر الرقمـي، دار الفكـر الجـامعي، مصـر، ٢٠١٧.

رانيـا عبـد النعـيم العشـران ود. جمـان حامـد الدهامشـة ود. عبـد الـرحمن فهـاد العجمـي، الاعـلام الامنـي فـي ظـل المتغيـرات الامنيـة ، دار جامعـة نـايف العربيـة للنشـر، الريـاض، السـعودية، ٢٠١٧.

رفـاه عبـد العظـيم الـدراجي، السياسـات العامـة للامـن الـوطني لمكافحـة الارهـاب، ط١، دار امجـد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٩.

طـاهر سـليمان خليـل، مكافحـة الارهـاب وتاثيرهـا علـى حقـوق الانسـان المدنيـة– دراسـة مقارنـة، مكتبة صباح، بغداد، العراق، ٢٠١٤.

عبـد الـرحمن بـن محمـد عسـيري، كتـاب الاعـلام والامـن / مهـام الاعـلام الامنـي ووظائفـه فـي المجتمعـات العربيـة، ط١، مركـز الدراسـات والبحـوث، جامعـة نـايف للعلـوم الامنيـة، الرياض، السعودية، ٢٠٠٦.

عبـد المحسـن بـدوي محمـد احمـد صـديق، مسـيرة الاعـلام الامنيبـين الواقـع والمامول،جامعـة نـايف للعلوم الامنية، ٢٠٠٤.

عصـمت عـدلي ومحمـد علـي سـعيد، المـدخل الـى التشـريعات الاعلاميـة والاعـلام الامنـي، دار المعرفة الجامعية، ط١، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٩.

علـي بـن فـايز الجحنـي، الاعـلام الامنـي والوقايـة مـن الجريمـة، ط١، مركـز الدراسـات والبحـوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، السعودية، ٢٠٠٠.

علـي بـن فـايز الجحنـي، الاعـلام الامنـي والوقايـة مـن الجريمـة، مركـز الدراسـات والبحـوث، جامعـة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، السعودية، ٢٠٠٠.

علـي بـن فـايز الجحنـي، الاعـلام الامنـي وحقـوق الانسـان–دراسـة تاصـيلية فـي قضـايا الامـن الفكري والاجتماعي، ج٣، دار نايف للنشر، الرياض، السعودية، ٢٠١٦.

علي صبيح التميمي، القهر ومشروعية سلطة الدولة، ط١، دار امجد للنشر، عمان، الاردن، ٢٠١٥.

عيسى بن سليمان الفيفي، الامن الفكري والتوعية الفكرية، بدون دار طبع، بدون مكان طبع، ٢٠١٦.

محمد احمد علي العدوي، الامن الانساني ومنظومة حقوق الانسان، مركز الاعلام الامني، مصر، بدون سنة طبع.

محمد زكي ابو عامر، دراسة في علم الاجرام والعقاب، دار المطبوعات الجامعية، بيروت، ١٩٨٥.

محمود عزت اللحام واخرون ، الاعلام الامني، ط١، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.

وليد سليم النمر، الاعلام الامني ودوره في مواجهة الحرب النفسية، ط١، دار الفكر، الاسكندرية، مصر، ٢٠١٨.

الرسائل والاطاريح الجامعية:

١- احمد حمد الكريباني، دور الامن الفكري في الوقاية من الجريمة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الاردن، ٢٠١٥.

٢- خديجة مام، دور الاعلام الامني في التوعية الاجتماعية- مشكلة تعاطي وادمان المخدرات-، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، ٢٠١٦-٢٠١٧.

٣- سعداوي محمد صغير، السياسة الجزائية لمكافحة الجريمة - دراسة مقارنة بين التشريع الجنائي الدولي والشريعة الاسلامية، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الاداب والعلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة ابو بكر بلقا يد- تلمسان، الجزائر، ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٥- صبرينه ناصري وخديجة لعموري، الاعلام الامني ومكافحة الجريمة- دراسة ميدانية في العلاقات العامة، مذكرة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ٢٠١٤-٢٠١٥.

٦- عليوات بوجمعة وامال مسعودي، الاعلام الامني ودوره في تعزيز منظومة الامن الوطني في المجتمعات العربية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١٦-٢٠١٧.

٧- هايل بن عبد الله الرويلي، دور الامن الفكري في الوقاية من الجريمة- دراسة تطبيقية، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الاردن،٢٠١٢.

البحوث والدراسات:

.عبد الحفيظ المالكي، نحو مجتمع امن فكريًا- دراسة تاصيلية واستراتيجية وطنية مقترحة لتحقيق الامن الفكري، بدون دار طبع، الرياض، السعودية، ٢٠١٠.

ابراهيم بن محمد علي الفقي، الامن الفكري/ المفهوم – التطورات- الاشكالات، بحث مقدم الى المؤتمر الوطني الاول للامن الفكري، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

اديب خضور، خصائص الاعلام الامني وانعكاساته على تحرير المواد الاعلامية، الندوة العلمية في مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠٠٥.

اسامة صلاح محمد، محورية الامن الفكري في مواجهة التطرف الديني- دراسة حول السياسة الجنائية المعاصرة في مكافحة الجريمة، كلية القانون، جامعة اقدير التركية، تركيا، ٢٠١٨.

بركة بن زامل الحوشان، الاعلام الامني والامن الاعلامي، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ط١، الرياض، ٢٠٠٤، ص٢٧-٢٨.

د. ابراهيم بن محمد علي الفقي، الامن الفكري/ المفهوم – التطورات- الاشكالات، بحث مقدم الى المؤتمر الوطني الاول للامن الفكري، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ٢٠٠٩.

عبد الله بن سعود بن محمد السراني، دور الاعلام الامني في الوقاية من الجريمة، بحث مقدم للمشاركة في الندوة العلمية التي نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الامنية بعنوان (برامج الاعلام الامني بين الواقع والتطلعات)، بيروت، ٢٠١١.

عبد الله محمد اليوسي الشهري، اثر الانترنت على الامن الفكري، ورقة علمية مقدمة الى الملتقى العلمي (نحو استراتيجية للامن الفكري والثقافي في العالم الاسلامي)، كلية الدراسات الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، السعودية، ٢٠١٣.

العربي العربي، مستقبل الاعلاميين–التطور التكنولوجي وصناعة التغيير، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد١٠، ٢٠١٤.

محمد بن شحات حسين الخطيب، الانحراف الفكري واثره على الامن الوطني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسة مقدمة الى الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٠٥.

محمد بن شحات حسين الخطيب، الانحراف الفكري واثره على الامن الوطني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسة مقدمة الى الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٠٥.

هيفاء راضي جعفر البياتي، مسؤولية الاعلام في حماية الامن الفكري، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، بغداد، المجلد ١٩، العدد١، ٢٠١٧.